في: ضمان الممرّ الموصل بين مصر والعراق؛ وضمان الأمن في فلسطين التي هي عامل أساسي في سلامة أمن مصر وفيها قناة السويس؛ والتفات وزارة الزراعة البريطانية الى ثروة المنطقة من الفوسفات.

وقد ثبت في أذهان صانعي القرار ان دور بريطانيا، في هذه المنطقة، مرتبط بموقفها من فلسطين، ودورها فيها. ومع ذلك، فلم يكن ثمة خط سياسي بريطاني واحد في شأن مستقبل شرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى. كان هناك مدرسة أولى ترى امكان تعيين أمير عربي هاشمي يحكمها تحت النفوذ البريطاني. وتزعّم هذه المدرسة، أو هذا التوجه، كل من وزارة الخارجية ووزارة الحربية، اللتان لم ترغبا في حلول مكلفة. وكان هناك مدرسة ثانية تحبّذ احتلال شرق الاردن مباشرة، دون حاجة الى غطاء عربي (أو هاشمي ـ نسبة الى حسين بن علي وأولاده). وتزعّم هذا التوجه هربرت صموئيل وساندته الحركة الصهيونية[٢٦]. وعلى الرغم من الخلاف بين أسلوب المدرستين حول كيفية الاستيلاء على المنطقة، الاّ انهما كانتا متفقتين ـ كما هو واضح ـ على أهميتها كحديقة خلفية لفلسطين، ووجود علاقة ارتباط بين شرق الاردن وفلسطين.

لقد سبق الذكر ان شرق الاردن كان يتبع المنطقة الشرقية من مناطق الاحتلال، بعد الحرب، والتي عيّن فيصل عليها. وبعد سقوط الحكم الفيصلي في دمشق (تموز ـ يوليو ١٩٢٠)، نشأت اضطرابات محلية بالغة، وهو ما جعل سرعة البتّ بمستقبل شرق الاردن أمراً ملحّاً[٢٧]، خاصة حين أعلن حسين بن علي عن ان شرق الاردن يتبع الحجاز وليس فيصلاً أو البريطانيين[٢٨]. وقد انتصرت مدرسة وزارة الخارجية، من حيث ضرورة السيطرة غير المباشرة على شرق الاردن، من خلال مدّ نفوذ المندوب السامي في فلسطين اليه. ويفهم ذلك ضمن رسالة بعث بها صموئيل الى الامير فيصل في ١٩٢٠/٨/٦، وكان فيصل في طريقه الى اوروبا، يبلغ اليه فيها ان مشايخ من شرق الاردن قد زاروه، في تموز (يوليو) ١٩٢٠، وطلبوا اليه انشاء ادارة بريطانية، وان برقية وصلته من شيوخ السلط تحمل المعنى عينه، وان بريطانيا تميل الى تعيين عدد من الضباط لمساعدتهم على تنظيم حكومة هناك[٢٩].

ثمّ تحرك صموئيل الى السلط في ١٩٢٠/٨/٢١، حيث قابل وجهاء العشائر وزعماءها، وأعلن عن مشروع لتأسيس ادارة مستقلة عن الادارة الموجودة في فلسطين، ولكنها سوف تكون تابعة للادارة الفلسطينية[٣٠]. وحينذاك أدرك سكان شرق الاردن ان الانتداب البريطاني قد حلّ محل الحكم العربي (الفيصلي). وكان من النتائج السيئة لذلك الاجتماع عدم انشاء حكومة مركزية واحدة للمنطقة كلها[٣١]؛ بل تأسّست ثلاث حكومات محلية، في الكرك والسلط واربد، ترأسها، جميعاً، ضباط بريطانيون.

وفي ١٩٢٠/٩/٢، عقد زعماء منطقة عجلون اجتماعاً مع نائب المندوب السامي في اربد، الميجر سمرست، وعرضوا عليه، نيابة عن الأهالي، مطالبهم بتكوين حكومة عربية لشرق الاردن. وقد عرفت عريضة الأهالي والاجابة الخطية البريطانية عنها بـ «معاهدة ام قيس» التي وافق فيها البريطانيون على انشاء حكومة عربية لشرق الاردن، مستقلة عن حكومة فلسطين، تحت انتداب بريطانيا، على ان يكون أمر منع الهجرة اليهودية، ومنع بيع الاراضي لليهود فيها، عائداً الى حكومة البلاد التي سيعيّن عليها أمير عربي، سوف يتحدّد بالتشاور مع المندوب السامي. ومن الملاحظ ان الاهالي هم الذين طالبوا، في عريضتهم، بمنع الهجرة اليهودية وبيوع الاراضي لليهود؛ وان الامير العربي المزمع تعيينه، لم يتحدد في المعاهدة.

لا تدلّ الوقائع، بعد تلك المعاهدة، على ان حكومة مركزية ذات شأن قد أُنشئت في شرق